المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية السودان

﴿ وَعَدَاللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُرٌ وَعَكِلُواْ الصَّلِحَنتِ لَيَسْتَغْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِيكَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمُكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِعَ ٱرْتَفَىٰ لَهُمْ وَلِيُّهَدِّلْنَهُمْ مِّن يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُوكِ فِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾



رقم الإصدار: ح/ت/س/ ١٤٤١ / ٧٠

۸۰/۱۰/۱۹ ۲۰۲م

الثلاثاء، ٩ صفر ١٤٤١هـ

بیان صحفی

يا حمدوك إن كنت جاداً فإن حزب التحرير يملك البرنامج المفصّل الذي يخرج البلاد من وهدتها

في لقائه بالجالية السودانية في الرياض، قال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك: (تحدثنا مع الإخوة في الحرية والتغيير منذ مجيئنا، وطالبناهم ببرامجهم الإسعافية للفترة الانتقالية، ولم نستلم أي برنامج منهم إلى اليوم، رغم اجتماعاتنا معهم).

أن لا يكون لقوى الحرية والتغيير برامج مفصلة لحكم البلاد، لسنة، أو لثلاث سنوات، كما قال حمدوك، ليس أمراً غريباً، ولا مثيراً للدهشة، فهذا حال جميع الأحزاب، والتجمعات غير المبدئية، التي تتسول المعالجات من الغرب الكافر المستعمر، والدليل الماثل للعيان، ما يسمى بالوثيقة الدستورية التي كانت صناعة غربية ١٠٠، بل جاءتهم باللغة الإنجليزية واختُلِف في تعريفها، وما زال الجدل دائراً بشأنها، وهذا الكلام ليس حكراً على الحرية والتغيير، وأحزابها فحسب، فالنظام السابق الذي حكم ثلاثين سنة كان أحد بنود حوار الوثبة (الأمريكي)، والذي شاركت فيه، مع حزب النظام البائد، أحزاب شتى كان أحد البنود هو كيف يحكم السودان؟!

إن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن السودان، وغيره من بلاد المسلمين، جميعها تحكم بأنظمة الغرب الكافر، فهي في السياسة تحكم بالنظام الديمقراطي (جمهوري، ملكي، دكتاتوري... الخ)، وفي الاقتصاد تحكم بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث يتحكم الوحش الكاسر؛ صندوق النقد الدولي في مفاصل أغلب اقتصاديات بلاد المسلمين، وعلى وجه الخصوص السودان، فيعمل نهباً لثروات البلاد، وإفقاراً للعباد.

إن حزب التحرير؛ وهو حزب سياسي مبدئي، يقوم على أساس عقيدة الأمة، التي تنبثق عنها أنظمة للحياة سواء أكانت سياسية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم غيرها، إن حزب التحرير/ ولاية السودان قد تقدم منذ ستينات القرن الماضي، وإلى اليوم، إلى جميع الأنظمة المتعاقبة في هذا البلد؛ تقدم لها ببرامج مفصلة في السياسة، والحكم، والاقتصاد، وغيرها، مسطراً كل ذلك في مشروع دستور دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، من (١٩١) مادة، مستنبطة باجتهاد صحيح، من كتاب الله، وسنة رسوله ونحن مستعدون لتمليككم هذا الدستور، لتجعلوه موضع التطبيق والتنفيذ، حتى ترضوا ربكم، وتسعدوا شعبكم، ومن ثمّ أمتكم، وينصلح حال البلاد والعباد.

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُحُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ

الْمُقْلِحُونَ

إبراهيم عثمان (أبو خليل) الناطق الرسمى لحزب التحرير في ولاية السودان

